

سياسات ترامب للهجرة تحت المجهر: ترحيل جماعي وانتهاكات قانونية وفوضى إدارية تهز أمريكا



الأربعاء 10 يونيو 2026 09:40 م

يشهد ملف الهجرة في الولايات المتحدة واحدة من أكثر المراحل إثارة للجدل خلال السنوات الأخيرة، في ظل السياسات التي تتبناها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي يرى منتقدوها أنها عكّفت الانتهاكات القانونية والإنسانية بحق المهاجرين.

وباتت قضية الهجرة تمثل محورًا رئيسيًا في المشهد السياسي الأمريكي، حيث تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والانتخابية، وسط انقسام حاد بين الجمهوريين والديمقراطيين حول كيفية التعامل مع ملايين المهاجرين المقيمين داخل الولايات المتحدة أو الساعين للوصول إليها.

فوضى إدارية وانتقادات متصاعدة

منذ عودة ترامب إلى البيت الأبيض، اتخذت إدارته سلسلة من الإجراءات المشددة التي شملت توسيع عمليات الاحتجاز والترحيل، وإجراء تغييرات واسعة داخل المؤسسات المعنية بالهجرة، فضلاً عن إقالة مسؤولين وقضاة أو ممارسة ضغوط عليهم بسبب قرارات قضائية عارضت بعض سياسات الترحيل.

ويرى منتقدو الإدارة أن هذه السياسات خلقت حالة من الارتباك داخل أجهزة الدولة، وأثرت بشكل مباشر على أوضاع ملايين المقيمين والمهاجرين، فيما تؤكد الإدارة أنها تنفذ وعودها الانتخابية المتعلقة بضبط الحدود وإنفاذ القانون.

وخلال الأشهر الماضية، أثارت الإدارة جدلاً واسعاً بعد إعلانها عن إجراءات كانت ستُلزم بعض الراغبين في الحصول على الإقامة الدائمة بمغادرة الولايات المتحدة والتقدم بطلباتهم من بلدانهم الأصلية، قبل أن تتراجع جزئياً عن القرار تحت ضغط سياسي وحقوقى.

تغييرات جذرية في نظام اللجوء

وفي خطوة أخرى أثارت مخاوف المدافعين عن حقوق المهاجرين، تعمل الإدارة الأمريكية على إعداد آليات جديدة تسمح برفض بعض طلبات اللجوء دون إجراء مقابلات شخصية مع المتقدمين، خصوصاً في الحالات التي يتم فيها تقديم الطلب بعد مرور أكثر من عام على دخول الولايات المتحدة.

ويعتبر خبراء قانونيون أن هذه الإجراءات تمثل أحد أكبر التحولات في نظام اللجوء الأمريكي منذ عقود، ومن المتوقع أن تواجه طعناً قضائياً واسعاً خلال الفترة المقبلة.

كما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية توجيهات جديدة للسفارات والقنصليات تتضمن أسئلة إضافية لطالبي التأشيرات تتعلق بمخاوف الاضطهاد أو نية طلب اللجوء مستقبلاً، وهي إجراءات يرى منتقدوها أنها تهدف إلى الحد من فرص التقدم بطلبات اللجوء بعد دخول الأراضي الأمريكية.

تمويل ضخم لتعزيز إنفاذ قوانين الهجرة

وفي انتصار سياسي مهم للرئيس الأمريكي، أقر مجلس الشيوخ مشروع قانون يوفر تمويلًا إضافيًا يقدر بنحو 70 مليار دولار لوزارة الأمن الداخلي، بهدف تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ قوانين الهجرة وتوسيع عمليات المراقبة والاحتجاز والترحيل.

كما أعلنت هيئة حماية الحدود الأمريكية تحقيق عام كامل دون الإفراج عن مهاجرين تم توقيفهم على الحدود وهم لا يحملون وثائق قانونية

أرقام غير مسبقة

تكشف البيانات الرسمية عن انخفاض عمليات عبور الحدود بنسبة وصلت إلى 94% مقارنة بالفترات السابقة، وهو ما تعتبره الإدارة أحد أبرز إنجازاتها

وفي المقابل، شهدت الولايات المتحدة عمليات ترحيل واسعة طالت نحو 900 ألف مقيم، فيما غادر أكثر من 2.2 مليون شخص البلاد ضمن برامج المغادرة الطوعية أو ما يعرف بـ"الترحيل الذاتي".

ورغم هذه النتائج التي تحتفي بها الإدارة، إلا أن منظمات حقوقية حذرت من ارتفاع كلفة السياسات المتشددة على المستوى الإنساني، خصوصاً بعد تسجيل عشرات الوفيات داخل مراكز الاحتجاز خلال عام 2025، وهو أعلى معدل يتم تسجيله منذ نحو عقدين

القضاء في مواجهة الإدارة

أحد أكثر الملفات إثارة للجدل يتمثل في الاتهامات الموجهة إلى سلطات الهجرة بعدم الالتزام بالأوامر القضائية، فقد وثّق قضاة فيدراليون عشرات الحالات التي جرى فيها تجاهل قرارات المحاكم أو تقديم معلومات مضللة خلال إجراءات الاحتجاز والترحيل، فيما صدرت آلاف الأحكام القضائية التي اعتبرت أن بعض عمليات الاحتجاز تمت بصورة تخالف القانون الأمريكي

كما أصدر عدد كبير من القضاة الذين عيّنهم ترامب نفسه أحكاماً ضد سياسات إدارته في قضايا تتعلق بالاحتجاز الجماعي للمهاجرين، ما يعكس حجم الخلاف القانوني المتصاعد حول هذه السياسات

غضب شعبي واحتجاجات متكررة

أدت حملات الترحيل المكثفة إلى اندلاع احتجاجات في عدة مدن أمريكية، حيث شهدت بعض مراكز الاحتجاز مظاهرات واعتصامات، بينما تعرضت وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك لانتقادات واسعة من جماعات حقوق الإنسان

ومع تصاعد الضغوط، أقر ترامب في تصريحات سابقة بأن حملته الخاصة بالهجرة قد تحتاج إلى "نهج أكثر ليونة"، ما دفع السلطات إلى تخفيف بعض الإجراءات الميدانية الأكثر تشدداً

استهداف مسارات الهجرة القانونية

لم تقتصر الإجراءات الجديدة على مكافحة الهجرة غير النظامية، بل امتدت إلى مسارات الهجرة القانونية أيضاً، فقد شددت الإدارة عمليات التدقيق في طلبات الإقامة والتأشيرات، وأصبحت بعض المخالفات البسيطة التي كانت تُتجاوز سابقاً سبباً كافياً لرفض الطلبات

كما اتجهت الإدارة إلى مراجعة أوضاع جنسيات معينة، والسعي لإلغاء أو تقليص برامج الحماية والإقامة المؤقتة لمواطني عدد من الدول، إلى جانب فرض قيود إضافية على منح التأشيرات في مناطق مختلفة من العالم، خاصة في القارة الأفريقية

انقسام سياسي حول الهجرة

وترى المحامية الأمريكية جينجر تي تشابمان، التي عملت لسنوات في ملفات الهجرة داخل الحكومة الفيدرالية وصوتت لصالح ترامب، أن الرئيس الأمريكي يفتقر إلى استراتيجية متكاملة لإدارة هذا الملف، رغم وضوح أهدافه المتعلقة بضبط الحدود وتقليص الهجرة غير النظامية

وتؤكد أن ترامب تعامل مع القضية عبر إصدار قرارات متلاحقة وسريعة قبل بناء آليات قانونية وإدارية قادرة على تنفيذها بصورة مستقرة، وهو ما تسبب في حالة من الفوضى والتقلبات المستمرة

وفي الوقت نفسه، تشير إلى أن الجمهوريين يعتبرون حملة ترامب الحالية أكبر حملة قمع للهجرة منذ عقود، بينما يرى الديمقراطيون أن الإجراءات المتشددة تهدد الحقوق الأساسية للمهاجرين وتخلق أزمات إنسانية وقانونية متواصلة